

سياسة شركة HOWMET AEROSPACE لمكافحة الفساد

خلفية الموضوع:

تلتزم شركة Howmet Aerospace ("Howmet Aerospace") وإدارتها بمباشرة جميع عملياتها حول العالم بأسلوب أخلاقي وبما يتمشى مع جميع القوانين السارية، ولا تزال هناك عقيدة راسخة لدى مديرينا وإدارتنا بأن الوسيلة التي نحقق بها نتائج لا تقل أهمية عن النتائج ذاتها، كما نعتقد بالأهمية البالغة لتوخي الحذر في الالتزام بقوانين مكافحة الفساد والرشوة حيث نتوسع في عملياتنا العالمية، كذلك القوانين المستندة إلى اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والقوانين الأمريكية لمكافحة الفساد في الممارسات الخارجية، ففي بعض الأسواق التي نعمل فيها: (1) هناك موظفون حكوميون يشاركون مرارًا وتكرارًا في أنشطة تجارية ومالية لمصلحتهم الخاصة؛ (2) وقد يكون الفساد وما يصاحبه من مشكلات شائعًا؛ (3) تتطور المعايير القانونية وسياسات التطبيق، لكنها غالبًا ما تكون غير واضحة ويتم تطبيقها على نحو غير متناسق، ولن يؤدي الضغوط التنافسية المتزايدة، على الصعيد الداخلي والخارجي، إلى تفويض التزام Howmet Aerospace بالسلوك الأخلاقي وامتثالها للقوانين.

تسري هذه السياسة على Howmet Aerospace في الولايات المتحدة وفي جميع أنحاء العالم وعلى جميع شركاتها التابعة ومنتهسبها وشراكاتها ومشروعاتها وغيرها من الأعمال المرتبطة بها والتي تخضع للسيطرة الفعالة لشركة Howmet Aerospace، سواءً بصورة مباشرة أو غير مباشرة ("الشركة"). كما تسري على جميع المديرين والمسؤولين والموظفين العاملين بالشركة.

وتسري المحظورات والقيود الواردة في هذه السياسة على الموظفين الحكوميين وكذا على الأفراد في القطاع الخاص.

ولا يمكن لأي سياسة توقع جميع المواقف المحتمل وقوعها. ونحن نشجع الموظفين على أن يناقشوا مع مديريهم أو أي من أعضاء القسم القانوني أو قسم الالتزام في Howmet Aerospace أي تساؤلات حول وقائع وظروف محددة قد تنتهك أحكام هذه السياسة.

السياسة:

لا يجوز للشركة أو أي طرف خارجي، أن يتصرف نيابة عنها، عرض "أي شيء ذي قيمة" أو الوعد به أو التفويض به أو دفعه لأي "موظف حكومي" أو أي شخص أو كيان آخر، بما في ذلك أولئك العاملين في القطاع الخاص أو القطاع التجاري، بحيث يكون الغرض منه إقناع المتلقي بإساءة استعمال منصبه أو الحصول على "ميزة تجارية" غير مشروعة، ولا يجوز لأي موظف بالشركة أن يطلب رشوة أو يقبلها، بحسب تعريف الرشوة الوارد أدناه، ولا يُسمح مطلقاً بإعطاء أية هدية نقدية أو ما يعادل النقد لأي طرف خارجي أو لصالحه. والهدية لا تُطلب أو تُقبل من قبل أي موظف إلا إذا سمحت سياسة شركة Howmet Aerospace بذلك على وجه التحديد.

كما يتعين أن يتم تجنّب أي عمل يخلق مظهر عدم المشروعية أو حتى يوحي به.

ولن يتعرض أي موظف بالشركة لعواقب سلبية حال رفضه دفع رشوة حتى ولو كان سينتج عن هذا الرفض تكبّد الشركة لخسائر تجارية أو كان له تأثير سلبي على الجداول الزمنية.

لأغراض هذه السياسة:

تشمل عبارة "أي شيء ذي قيمة"، على سبيل المثال لا للحصر، النقد أو ما يعادل النقد (مثل بطاقات الهدايا) أو الهدايا أو السفر أو الوجبات أو وسائل الترفيه أو استخدام السيارات أو الإقامة أو المصنوعات القيّمة، مثل إتاحة فرص التعليم والتوظيف للأصدقاء والأقارب، القروض واستخدام أماكن قضاء الإجازات. ولأغراض هذه السياسة، فليس هناك حد أدنى لقيمة "شيء ذي قيمة". حتى الهدية الصغيرة تُعد "شيئاً ذا قيمة".

"الرشوة" هي عرض "أي شيء ذي قيمة" أو الوعد به أو السماح بدفع قيمته أو دفع قيمته لأي "موظف حكومي" أو أي شخص أو كيان آخر، بما في ذلك الأشخاص أو الكيانات العاملة في القطاع الخاص أو التجاري إذا كان الغرض من ذلك هو إقناع المتلقي بإساءة استخدام منصبه أو الحصول على "ميزة تجارية" غير مشروعة.

تحمل عبارة "ميزة تجارية" مفهوماً واسعاً؛ فهو يشمل، الحصول على أعمال أو الاحتفاظ بها، أو الحصول على معاملة تفضيلية، أو الحصول على امتيازات سياسية أو تجارية.

"الحكومة" تشمل جميع مستويات الحكومة وأقسامها الفرعية (ألا وهي الأفرع المحليّة والحكومية والإقليمية والوطنية، والإدارية، والتشريعية والقضائية والتنفيذية).

تشمل عبارة "موظف حكومي" أي موظف حكومي منتخب أو مُعيّن، أو أي موظف بغض النظر عن مستواه (على سبيل المثال محلي أو حكومي أو وطني) أو فرع (على سبيل المثال تشريعي أو تنفيذي أو قضائي) وأي موظف أو شخص آخر يتصرف نيابة عن موظف حكومي، أو وكالة، أو جهاز، أو مؤسسة تؤدي وظيفة حكومية، وأي موظف أو شخص آخر يتصرف لصالح أو نيابة عن أي كيان، سواء كان مملوكًا للحكومة بالكامل أو بنسبة تزيد عن 50% (يشمل ذلك الكيانات المملوكة للدولة وصناديق الثروة السيادية)، وأي حزب سياسي أو مسئول أو موظف أو أي شخص آخر يتصرف نيابة عن حزب سياسي، أو أي مرشح لمنصب عام؛ أو أي موظف أو شخص يتصرف لصالح منظمة دولية عامة (على سبيل المثال الأمم المتحدة، البنك الدولي) أو نيابة عنها.

وتعني كلمة "وسيط" أي طرف خارجي، بغض النظر عن لقبه، يمثل الشركة؛ أو له حرية التصرف نيابة عنها، أو يعمل بالاشتراك معها، بما في ذلك وكلاء المبيعات المكلفين، والموزعين، ومندوبي المبيعات، والاستشاريين، وأعضاء مجموعات الضغط، ومقدمي خدمات النقل أو اللوجيستات، ووكلاء التخليص الجمركي، والسماصرة أو شركاء المشاريع المشتركة، وأية أطراف خارجية لا تنتمي للشركة وتعمل بموجب توكيل ممنوح لها من الشركة.

في حين قد تُعتبر الهدايا والضيافة (بما في ذلك النقل والسكن والوجبات والترفيه) من الأمور الملائمة في بعض المواقف، إلا أنه يجب أن لا يتم منحها بأسلوب ينتهك الحظر الذي تفرضه هذه السياسة على الرشوة، وعلاوة على ذلك، وتماشياً مع سياسات Howmet Aerospace للسلوك المهني، يتعين أن تكون جميع أشكال الهدايا والضيافة والترفيه المقدّمة نيابةً عن الشركة لأي متلقٍ:

- معقولة في قيمتها وملائمة لمنصب المتلقي وللظروف التي مُنحت فيها، وألا تتطوي على إسراف؛
- متفقة والمجاملات المتعارف عليها؛
- ذات صلة بأحد الأغراض التجارية المشروعة؛
- مسموح بها بموجب القانون الساري؛

• تمتثل تمامًا للإجراءات المعمول بها والتي تطبقها أو تعتمد عليها الشركة.

يتعين مراعاة معدل تكرار تقديم أي هدايا أو ضيافة من قبل الشركة لأي فرد متلقٍ، ونظرًا للقواعد الخاصة المطبّقة في حال كان المتلقي المقصود موظفًا حكوميًا، قبل تقديم أي هدية أو ضيافة قد يخضع الطلب للمراجعة والموافقة بما يتماشى مع إجراءات الشركة فيما يخص الهدايا والضيافة والسفر.

يتعين تسجيل المبالغ في مدفوعات الشركة ومصروفاتها لجميع الهدايا والضيافة بأي قيمة بدقة في دفاتر الشركة وسجلاتها وفق الإجراءات المطبّقة في ما يتعلق بالإبلاغ.

المحاسبية: الدفاتر والسجلات سوف تحتفظ الشركة بنظام من ضوابط المحاسبة الداخلية وتنشئ وتحتفظ بدفاترها وسجلاتها التي تعكس بقدر معقول من التفاصيل وعلى نحو دقيق وعادل المعاملات والتصرفات في الأصول:

- يجب تسجيل كل المدفوعات والإدخالات الأخرى بدقة في دفاتر الشركة وسجلاتها.
- تُحظر أي قيود زائفة أو مضللة أو غير مكتملة في دفاتر الشركة وسجلاتها وغيرها من مستندات العمل الأخرى، ولا يجوز إبرام أي صفقات تتطلب، أو يُحتمل أن تتسبب في، إنشاء سجلات زائفة أو وهمية، سواء بصورة جزئية أو كلية.
- لا يجوز إنشاء أي صناديق أو حسابات غير مُعلنة أو غير مسجّلة لأي غرض كان.
- يحظر الالتفاف على الضوابط المحاسبية الداخلية للشركة أو التهرب منها.
- كل المبالغ نيابة عن الشركة يجب الموافقة على دفعها ودعمها بالمستندات الكافية، ولا يجوز دفع أي مبالغ بنية، أو يكون مفهومًا كذلك، أن يُستخدم كل المبلغ المدفوع أو جزء منه لغرض آخر خلاف الغرض المحدد في الوثائق التي تؤيد عملية الدفع.

وتسري هذه المتطلبات على جميع المعاملات دون الالتفات إلى الأهمية المالية.

غسيل الأموال غسيل الأموال هو عملية يتم بواسطتها إخفاء أو تمويه وجود مصدر غير قانوني للدخل لجعله يبدو شرعياً، واستخدام هذه العائدات الموصومة بعدم الشرعية من الممكن أن يُعرض الشركة للمسؤولية في البلدان التي تعمل فيها، فعلى الموظفين الاتصال بممثل القسم القانوني في Howmet Aerospace في منطقتهم حال علمهم بأي وقائع تحملهم على الشك في انطواء أي صفقة على دفع أو قبض عائدات أتت من نشاط غير مشروع.

دفعات التيسير و"الإكراميات": يحظر تقديم أي دفعات تيسير أو "إكراميات"، والتي تعني المبالغ المدفوعة لصغار الموظفين الحكوميين لتسريع أداء الأعمال الحكومية الروتينية والتي لا تخضع للتقديرات الشخصية.

وفي حال واجه أي شخص يخضع لهذه السياسة موقفاً يفرض خطراً وشيئاً أو يعرض سلامة الموظفين أو مرافق الشركة لخطر حقيقي إذا لم يتم دفع المبلغ المطلوب، فلا يُعتبر هذا المبلغ رشوة بموجب هذه السياسة، ذلك أن الموظف الدافع للمبلغ لا ينتوي القيام بعمل ينطوي على فساد، وفي موقف كهذا، ينبغي للفرد أن يستخدم أفضل تقدير لديه وأن يتصل بالقسم القانوني في Howmet Aerospace في أسرع وقت ممكن للإبلاغ عن الواقعة. وسوف يقوم القسم القانوني بالشركة بتحديد أي إجراءات إضافية يجب اتخاذها، كما سيعمل مع مراقب الشركة المالي لضمان تسجيل المبلغ المدفوع بدقة في دفاتر الشركة وسجلاتها.

وإذا واجهت في أي وقت موقفاً خالطك فيه الشك أو عدم اليقين حيال عدم مشروعية مبلغ معين دفعته أو مصروفات معينة، فاتصل بقسم الامتثال القانوني في Howmet Aerospace لطلب المشورة قبل المضي قدماً في هذا الأمر، وقد تكون العقوبة على محاولة إخفاء مبلغ ما أكبر بكثير من العقوبة المرتبطة بدفع المبلغ نفسه.

المعاملات التي تتضمن وسطاء وشركاء: لا يمكن دفع أو قبول أية مبالغ يحظر على الشركة أو موظفيها دفعها أو قبضها بصورة مباشرة بموجب هذه السياسة نيابة عن الشركة بصورة غير مباشرة عن طريق وسيط، قبل التوقيع على عقد، يجب مراجعة واعتماد الوسيط إلا بما يتفق وإجراءات العناية الواجبة والتعاقد الخاصة بشركة Howmet Aerospace فيما يتعلق بالوسطاء، وتقع على عاتق وحدات الموارد التي تمتلك صلاحية الشراء، مسؤولية العمل مع القسم القانوني وقسم الالتزام لوضع إجراءات العناية الواجبة لجميع البائعين الذين لا ينطبق عليهم تعريف كلمة وسيط بموجب هذه السياسة.

الإسهامات الخيرية والدعم المقدم للمشروعات الاجتماعية: من أجل التقليل إلى الحد الأدنى من الخطر المعرّض له الأطراف الخارجيون الذين يقومون بدور الوسيطاء في الرشاوى، يتعين أن يُوافق القسم القانوني في Howmet Aerospace مقدماً على أي إسهامات نقدية وعينية لأي جمعيات خيرية ومشروعات وصناديق اجتماعية، بما في ذلك المدارس والصناديق التعليمية ومشروعات البنية التحتية طبقاً لإجراءات الشركة المتعلقة بالإسهامات الخيرية.

الإسهامات السياسية: يحظر تقديم إسهامات سياسية الغرض منها هو اكتساب نفوذ أو الحصول على ميزة تجارية من موظف حكومي، وبوجه عام، يحظر استخدام أموال الشركة أو ممتلكاتها أو خدماتها أو أي أشياء ذات قيمة تخصها من أجل أحزاب سياسية أو مرشحين سياسيين لمنصب عام أو دعماً لهم. يجوز للشركة رعاية اللجان أو الصناديق السياسية للموظفين وأن تتفق نفقات معقولة فيما يتعلق بإنشاء تلك اللجان والصناديق وإدارتها، على أن يتم ذلك فقط في الحدود التي يسمح بها القانون الساري ووفق اللوائح الداخلية أو الوثائق الحاكمة المعتمدة من مدير الشؤون القانونية والالتزام في Howmet Aerospace.

تعيين موظفين حكوميين وغيرهم: يتعين توخي الحرص عند تعيين أي من الأشخاص التاليين كموظف أو وكيل أو عضو في مجموعة ضغط أو مستشار أو مورد سلع أو خدمات:

- موظفون حكوميون (أو موظفون حكوميون سابقون)؛ أفراد تربطهم صلة قرابة مع موظف حكومي؛
- كيانات يمتلك فيه موظف حكومي استثماراً كبيراً أو مصلحة مالية أخرى؛ و
- أفراد شاركوا من قبل في الخدمة العسكرية.

وفي بعض الأحيان، لا يكون الإبقاء على خدمات لمثل لهؤلاء الأفراد عملاً غير قانوني، لكن العمل غير القانوني هو الدخول في مناقشات بشأن التعيين المستقبلي لهم بينما هم لا يزالون يعملون موظفين حكوميين، والإبقاء على خدمات أي شخص كهذا (أو في بعض الحالات الدخول في مفاوضات مع أفراد كهؤلاء حول الإبقاء على خدماتهم في المستقبل) قد يجلب مخاطر كبيرة على الشركة، وعند بدء هذه العلاقة أو التفاوض عليها أو الدخول فيها، يتعين الالتزام بإجراءات شركة Howmet Aerospace بشأن العناية الواجبة والتعاقد فيما يتعلق بالوسطاء وأي مبادئ توجيهية إقليمية أو على مستوى الدولة أو محلية بشأن تعيين الموظفين الحكوميين، أي تلك المبادئ التوجيهية المعتمدة من قبل قسم الالتزام العالمي والتي تتبناها الشركة.

المساءلة الشخصية: جميع موظفي الشركة مسئولون العمل تبعًا للمعايير والقيود القانونية السارية على واجباتهم، بما في ذلك - حيثما انطبق الحال - قانون مكافحة الفساد في الممارسات الخارجية الأمريكي، والقوانين الوطنية ذات الصلة، وفي حال انتهاك الموظف قانونًا ساريًا، فقد يعرضه ذلك لعقوبات مدنية وجنائية، بالإضافة إلى ذلك، فقد يؤدي انتهاك هذه السياسة إلى إجراء تأديبي يصل إلى حد الفصل من العمل.

واجب الإبلاغ: يجب على موظفي الشركة الإبلاغ عن أي انتهاكات لسياسة الشركة أو لقانون مكافحة الفساد فعلية أو يُشتبه في القيام بها من قبل الشركة أو موظف أو طرف خارجي، يجب أن يتقدم الموظف بمثل هذه البلاغات إلى مديره أو أي عضو في القسم القانوني أو قسم الالتزام أو خط الشركة الخاص بالنزاهة (الذي كان يعرف مسبقًا بالخط الخاص بالأخلاقيات والالتزام) بالانتهاكات المشتبه فيها، وإلى الحد الذي يسمح به القانون، ففي حال فشل أي موظف في الإبلاغ عن أي مخالفة معروفة أو مشتبه فيها، فقد يتعرض ذلك الموظف لإجراء تأديبي.

ولا تسمح الشركة بالتأثر بأي شكل من الموظفين الذي يبلغ بنية حسنة عن سلوك خاطئ مشتبه فيه.

(سياسة مكافحة الفساد - روجعت في مارس 2015)

إحالة مرجعية:

سياسات السلوك المهني

مدونة قواعد السلوك

العناية الواجبة والتعاقد فيما يتعلق بالوسطاء

إجراءات الضيافة والهدايا والسفر

سياسة الإسهامات الخيرية



إجراءات الإسهامات الخيرية